

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

المُساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال الربع الثالث من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع، أن أقدم لكم النتائج المالية للفترة المالية المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة مدققينا الخارجيين.

مع اقتراب نهاية العام الجاري، فإننا أصبحنا أكثر تفاؤلاً مع توفر اللقاح والذي سيسهم بإذن الله في الحد من انتشار الوباء. وقد جاءت الجهود المبذولة بهدف الانتعاش الاقتصادي مدعومة بارتفاع القوى الشرائية والاستهلاك وتعزيز برامج الإصلاح الحكومية. ومن المتوقع تسارع وتيرة توزيع اللقاحات على مدى الأشهر المقبلة من أجل دفع عجلة الانتعاش الاقتصادي القوي خلال عام ٢٠٢١، وبناءً على تقديرات صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة بنحو ٢,٥% في عام ٢٠٢١ إلى ٣% على المدى المتوسط. كما أن الانتعاش الاقتصادي سيأتي مدفوعاً بنمو بنسبة ١,٥% في القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال هذا العام، وذلك مقارنة بانكماش بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن ترتفع كفاءة الإيرادات والإنفاق في الوقت الذي يتوقع أن ينخفض الدين العام على المدى المتوسط.

ونحن في بنك نزوى نؤمن بأن الصيرفة الإسلامية تسعى لتحقيق أهداف سامية ولذا فإن جهودنا الاستراتيجية مستمرة في إثراء حياة عملائنا المالية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا. ومنذ أن بدأت الأزمة ومروراً بأوج تأثيرها خلال العام الماضي وصولاً إلى مرحلة الانتعاش التي بدأت تبرز الآن فقد عملنا على المساهمة بشكل فاعل في تسهيل البرامج الحكومية التي شكلت شريان الحياة للعديد من الأسر والشركات؛ حيث يأتي ذلك استناداً على التزامنا المستمر بتقديم الدعم المتواصل لمجتمعاتنا.

الأداء المالي

وبالرغم من أن بداية العام الجاري كانت مشجعة، ومدعومة بارتفاع القوى الشرائية ومستوى الاستهلاك، وتحسين أسعار النفط الخام وتوفر اللقاح عالمياً. ومع ذلك، لازالت هناك شكوك على مختلف الأصعدة، وذلك نتيجة الاضطراب المستمر بسبب الوباء، والذي يمثل تهديداً كبيراً للنمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، والتي أثرت جميعها على وضع السيولة في القطاع وزيادة المنافسة في السوق.

وفي ظل هذه الأوضاع، فقد حقق بنك نزوى أداءً مالياً جديراً بالثناء من خلال تسجيل نمو بنسبة ٦% في صافي الأرباح. وقد جاء هذا الإنجاز نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، بما في ذلك البيئة التنافسية التي نعمل فيها ومدى صلابة ميزانيتنا العمومية.

لقد حققنا نمواً متواصلاً في أعمالنا الأساسية، حيث استثمرنا في توفير قيمة مضافة لعملائنا ومساهميننا. حيث حققنا نمواً في إجمالي حقوق المساهمين بنسبة ٥١% والذي يتضمن الإطلاق الناجح لحق الأفضلية برأس مال ٧٠ مليون ريال عماني، ونمواً في إيرادات التشغيل بنسبة ١٥% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث جاءت هذه الأرقام معززة بالنشاط الجيد لكل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد إضافة إلى مستوى جيد من ضبط التكاليف. وقد تحقق ذلك بفضل التنفيذ الناجح لاستراتيجيتنا لعام ٢٠٢٥، والتي تتطلب التركيز المستمر على تنمية الميزانية العمومية بطريقة منضبطة، وتنويع مصادر الإيرادات، والتحكم في النفقات، وتحسين الهوامش، وتعزيز قدراتنا الرقمية، وتوسيع المنتجات وقاعدة العملاء.

لقد نمت إجمالي أصول البنك بنسبة ٢٢٪ لتصل إلى ١,٣٨٥ مليون ريال عماني مقارنة بـ ١,١٣٩ مليون ريال عماني مقارنة بالفترة نفسها في سبتمبر ٢٠٢٠. كما شهدت محفظة التمويل نمواً بنسبة ١٩٪ لتصل إلى ١,١٣٠ مليون ريال عماني، في حين بلغ إجمالي محفظة ودائع العملاء ١,٠٧٤ مليون ريال عماني مسجلاً نمواً بنسبة ١٨٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد وفر هذا النمو في محفظتي التمويل والإيداعات للشركات والأفراد الزخم اللازم لمواصلة مسار نمونا. وهذا الزخم سيمكننا من تحقيق أهدافنا ذات المدى البعيد.

إن الزيادة في إيرادات التشغيل بنسبة ٤,٣ مليون ريال عماني ١٥٪ والزيادة في نفقات التشغيل بنسبة ١٦٪ بمبلغ ٢,٢ مليون ريال عماني، فقط هي بمثابة انعكاس للجهود الاستراتيجية والحثيثة لإدارة التكاليف. وقد أدى ذلك إلى تحقيق أرباح صافية بعد الضرائب بقيمة ٩ ملايين ريال عماني خلال التسعة أشهر الماضية من العام الجاري ٢٠٢١. وتعتبر هذه النتيجة إنجازاً أساسياً نحو الوفاء بخطة البنك الاستراتيجية لتحسين الأداء.

وإننا على ثقة من أن الركائز الاستراتيجية الثابتة للبنك ومرونة الميزانية العمومية تجعلنا في وضع جيد لإدارة أية تقلبات اقتصادية في الوقت الذي تمكننا من الاستمرار في تحقيق عوائد جيدة لعملائنا وتحسين القيمة لمساهميننا.

خططنا المستقبلية

لا يزال تأثير وباء كوفيد-١٩ بارزاً على الاقتصاد العالمي في نهاية الربع الثالث، حيث أدى الارتفاع في إصابات دلتا في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة إلى تأثر مستوى النمو الاقتصادي في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال الانتعاش سليماً، وقد أوضحت البنوك المركزية أنها تتجه نحو تقليص السهولة الكمية، بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي.

ومن جانب آخر فإن النمو العالمي لا يزال بطيئاً، وفقاً لأحدث البيانات الاقتصادية لشهر أغسطس. يعتمد مدى التباطؤ، والانكماش في بعض المناطق، على كيفية استجابة الحكومات ناحية انتشار متغير دلتا لفيروس كورونا، والذي اعتمد بدوره إلى حد كبير على مدى تقدم الحكومات في توفير وأخذ لقاح فيروس كورونا.

وبالنظر إلى السرعة والمنهجية المدروسة التي نفذتها حكومة السلطنة في تدشين برامج التطعيم، والإصلاحات التي قدمتها الحكومة، ومبادرات السياسة الاستراتيجية والتدابير الهادفة نحو دعم التعافي من آثار الوباء على النشاط الاقتصادي فإننا نرى نتائج تلك الجهود جلياً، حيث تم تعديل التصنيف الائتماني للسلطنة من قبل وكالتي أس أند بي و مودي من تصنيف مستقر إلى إيجابي في أكتوبر. وأكدت وكالة التصنيف الائتماني السيادي للسلطنة على المدى الطويل والقصير بالعملة الأجنبية والمحلية.

وقد أصبحت المخاطر الاقتصادية أكثر توازناً مقارنة بالأشهر القليلة الماضية. ولا تزال المتغيرات الجديدة لوباء كوفيد-١٩، والاضطرابات الحاصلة في سلسلة الإمداد تشكل مخاطر رئيسية للنمو على المدى القريب. وبالرغم من ذلك إلا أن برنامج توزيع اللقاح يتم تنفيذه بوتيرة متسارعة. حيث سيساهم هذا الأمر بالإضافة إلى الإصلاحات الحكومية، والسياسات الداعمة، وتحسين أسعار النفط، وبرامج تقليل التكاليف، في تحقيق توازن إيجابي.

على الرغم من التحديات الناتجة عن كوفيد-١٩، إلا أن السلطنة تستعد للشروع في برنامج تنموي لتحويل الاقتصاد إلى قاعدة أشمل للقطاع الخاص من خلال تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحسين البيئة الاستثمارية. وسيتم التغلب على التحدي ذات المدى القصير على المدى المتوسط والطويل. وستظل المبادرات والإصلاحات الحكومية في تحصيل العوائد توتي ثمارها، مما سيساعد على التخفيف من نقاط الضعف وتخفيف الضغط على التمويل العام.

وعلاوة على ذلك، فإن النتائج الإيجابية للضريبة تشمل تحسين الخدمات العامة في السلطنة والنمو المستدام للبنية التحتية المستقبلية وتحقيق دخل ضريبي أكثر استقراراً للمساعدة في الظروف الاقتصادية.

وستستمر التحديات في عام ٢٠٢١، ومع ذلك، كما شهدنا في عام ٢٠٢٠، فإن بنك نزوى يتمتع بالقوة الكافية للتكيف مع الظروف الاقتصادية وسيظل ملتزماً بتقديم القيمة الحقيقية للعملاء والموظفين والمجتمع المحلي والمساهمين. نحن ملتزمون بقيادة نمو قطاع الصيرفة الإسلامية وترسيخ مكانتنا الريادية في هذا القطاع، وقيادة حصة السوق نحو آفاق جديدة.

كما إن خطة زيادة رأس المال ستسهم في تهيئة البنك للمستقبل إضافة إلى تحقيق المزيد من الأرباح. في الواقع، يشكل المزيج الرائع من الإدارة الحكيمة للمخاطر لدى البنك، وتنوع الأعمال التجارية والقدرة المثبتة على مواجهة الظروف والتقلبات الاقتصادية، مصدراً للثقة لمجلس الإدارة لتنفيذ استراتيجيته نمو البنك الطموحة.

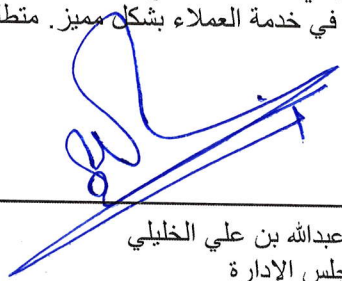
نحن على ثقة تامة من أن البنك يسير على الطريق الصحيح لاستغلال الفرص المستقبلية، ودعم النمو المستدام، ومواصلة تعزيز القيمة الحقيقية المقدمة للمساهمين.

شُكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ بالنيابة عن مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين بالبنك أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - على رؤيته الثاقبة وقيادته الجادة والحكيمة لدفع مسيرة التنمية في كافة القطاعات.

كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا لدعمهم المستمر وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا، ولموظفينا لتفانيهم وجهودهم المخلصة في خدمة العملاء بشكل مميز. متطلعين للاستمرار في خدمتهم بشكل أفضل وكسب ثقتهم خلال العام ٢٠٢١.


خالد بن عبدالله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة